مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (23) – العدد الرابع – أكتوبر 2022

اتفاقية كامب ديفيد ودور وزارة الخارجية فى إدارة عملية السلام (1977–1981م)

Camp David Accords and the role of The Ministry of Foreign Affairs in managing the peace process (1977- 1981 AD)

الباحثة/ سلوي محمد عبده الدقناوي

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم العلوم السياسيه والاداره العامه

إشـــــراف

أ.د.م. أحمد محمد العايدى

أستاذ مساعد العلوم السياسية

ووكيل الكلية لشئون الطلاب

أ.د. جمال على زهران

أستاذ العلوم السياسية

ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق

جامعة بورسعيد

- **ملخص :**

لا شك أن الرئيس السادات قدم نموذج مختلف فى السياسة الخارجية المصرية ، عمل فيه على الموازنة بين عوامل الاستمرارية للحفاظ على أسس العمل الدبلوماسى المصرى بما يحفظ لمصر مصلحتها القومية ، وفى نفس الوقت إحداث قدر من التغيير سواء بإستحداث دوائر جديدة فى السياسة الخارجية المصرية والتى شهدت مراحل توتر وإنفراج ، أو بخلق مجالات من العمل الثنائى القائم على علاقات إستراتيجية بين مصر والقوى الدولية .

تحولات كثيرة شهدتها السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة (1977 – 1981م) وتأسيساً على هذه التحولات ، إتخذ الرئيس السادات سياسته الخارجية بناء على ما يراه تحقيقاً للمصالح المصرية فقط ، حتى وإن أضرت بالأمن القومى العربى .

ولقد أثرت العديد من العوامل فى أداء دور وزارة الخارجية بل وإضعافه ، وكان ذلك واضحاً فى قرار الرئيس السادات بزيارة القدس 1977 م ، وعقد اتفاقية كامب ديفيد 1978م ، ومعاهدة السلام 1979م ، وهو ما أدى إلى حالة من الصدام مع الخارجية المصرية .

الكلمات المفتاحية : وزارة الخارجية المصرية ، اتفاقية كامب ديفيد ، الرئيس السادات ، الدبلوماسية المصرية ، إسرائيل .

- **Abstract:**

There is no doubt that President Sadat presented a different model in the Egyptian foreign policy, in which he worked on balancing the factors of continuity to preserve the foundations of Egyptian diplomatic work in a way that preserves Egypt's national interest and at the same time, a measure of change was brought about by the creation of new circles in foreign policy, which witnessed periods of tension or detente or creating areas of bilateral action based on strategic relations between Egypt and international powers.

Many transformations witnessed in Egyptian foreign policy (1977-1981 AD), and based on these transformations, President Sadat took his foreign policy based on what he Saw as achieving Egyptian interests only, even if it harmed national security.

Factors have contributed to the performance of the role of the Ministry of Foreign Affairs and even weakened it, and this was evident in President Sadat's decision to visit Jerusalem in 1977 AD and the Camp David Accords in 1978 AD and the peace treaty in 1979 AD, which led to a state of Conflict with the Egyptian Foreign Ministry.

Keywords: Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Camp David Accords, President Sadat, Egyptian diplomacy, Israel.

مقدمة الدراسة

- **مشكلة الدراسة :**

مع التحديات التى تواجه العالم المعاصر، وتعقد الأزمات والمشاكل التى انعكست على عملية صنع القرار ، أصبح هناك المزيد من المشاورات و المناقشات الواسعة قبل اتخاذ أية قرارات حول المشكلات والموضوعات التى تمس أمن مصر على المستوى الإقليمى والدولى .

ولعل ما يميز قرارات السياسة الخارجية العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والخارجية المصرية، ومدى التوافق أو الصدام بينهما ، وهو ما انعكس بشكل وضح فى الفترة (1977 – 1981م) موضوع البحث ، من خلال القرارات التى اتخذها الرئيس السادات فى ذلك الوقت .

وبوجه عام ، يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية :

- **ما مدى استجابة السياسة الخارجية للواقع المصرى والبيئة الدولية والإقليمية فى صنع القرار ؟**
- **ما مدى التأثير الشخصى والأيدلوجي لصانع القرار فى تشكيل السياسة الخارجية المصرية؟**
- **إلى أى مدى تم إستبعاد وتهميش دور الخارجية المصرية فى معاهدة السلام مع إسرائيل؟**

- **أهداف الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- **إن اتفاقية كامب ديفيد والتنسيق الأمنى والعسكرى لمصر وإسرائيل مع الولايات المتحدة قد أدى إلى انشاء نظام استراتيجى أمنى جديد فى منطقة الشرق الأوسط ، شكلت مصر وإسرائيل أحد طرفيه الرئيسيين ، وهو الأمر الذى يستدعى التحليل .**
2- **إن التغيرات فى السياسة الخارجية تبدأ من اختلاف السلوك والقرارات والأهداف التكتيكية لصانع القرار بشكل تدريجى ، ومن ثم فإن دراسة وتحليل السياسة**

الخارجية لمصر فى الفترة (1977 – 1981 م) هو الهدف الرئيسى لهذه الدراسة مع إلقاء الضوء على دور وزارة الخارجية المصرية فى نفس الفترة الزمنية .

3- تحليل مستوى استجابة وتفاعل النظام السياسي فى الدولة المصرية مع البيئة الداخلية من جانب ، والبيئة الخارجية من جانب أخر وما يحتويه من ضغوط مختلفة ومتعارضة للوقوف على الأسباب التى أدت لاتفاقية كامب ديفيد 1978م .

- **أهمية الدراسة :**

1- على المستوى العلمى :

تستمد الدراسة أهميتها فى تحليل دور وزرة الخارجية فى إدارة عملية السلام من أنها تميز بين عملية إعداد القرار وعملية صنع القرار ، الأمر الذى يوضح أن وزارة الخارجية تقوم بدور تنفيذى فى السياسة الخارجية .

كما أن الدراسات الأكاديمية عن دور وزارة الخارجية فى الفترة الزمنية المحددة بالبحث محدودة للغاية ولم تحظى بالاهتمام والتحليل الأكاديمى .

2- على المستوى العملى :

توضح هذه الدراسة مدى الترابط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية فى عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، كذلك توضح مدى التكامل بين الجانب النظرى والجانب العملى فى السياسة الخارجية المصرية .

- **الإطار المنهجى للدراسة :**

منهج التحليل النظمى (النسقى) : ويعتمد على النظام كوحدة للتحليل حيث يركز على دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات ، وينطلق من وجود ظروف موضوعية تؤثر فى عملية صنع القرار السياسى ، وتلعب دوراً فى الحد من الدور الشخصى لرئيس الدولة ويتكون المنهج على هذا الأساس من مدخلات و مخرجات وما بينهما من عملية صنع القرارات .

- **تساؤلات الدراسة :**

فى ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها تدور التساؤلات التالية :

1- **ما هى الأسباب التى أدت إلى تهميش دور وزارة الخارجية وخلق حالة من الصدام مع الرئاسة فى الفترة (1977 -1981 م) من حكم الرئيس السادات ؟**
2- **وهل كان هذا مؤشر لحالة عدم الاستقرار السياسى التى عاشتها الدولة فى ظل معاهدة السلام مع إسرائيل ؟**
3- **هل تعبر السياسة الخارجية التى تتبعها الدولة تجاه العالم الخارجى عن المعتقدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فيها ؟**

- **حدود الدراسة :**

1- حدود موضوعية :

اتفاقية كامب ديفيد ودور وزارة الخارجية فى إدارة عملية السلام (1977 – 1981 م) .

2- حدود زمنية :

تم تحديد الفترة الزمنية من (1977 – 1981 م) لما تضمنته من أحداث سياسية هامة تمثلت فى الآتى :

- فى عام 1977م قام الرئيس السادات بزيارة القدس من أجل دفع عملية السلام بين مصر واسرائيل.

- وفى عام 1978م تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد والتى توجت بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 م ، وصولاً إلى عام 1981 م الذى تم فيه اغتيال الرئيس السادات .

- **تقسيم الدراسة : وتنقسم الدراسة الى مبحثين هما :**

- المبحث الأول : اتفاقية كامب ديفيد والصدام مع الخارجية المصرية .

- المبحث الثانى : معاهدة السلام واغتيال الرئيس السادات فى (6 اكتوبر 1981 م) .

المبحث الأول

اتفاقية كامب ديفيد والصدام مع الخارجية المصرية

رغم أن حرب أكتوبر 1973م قد أنزلت هزائم مادية ضخمة بإسرائيل فى البداية ، إلا أنها لم تؤدى فى النهاية إلى هزيمة إسرائيلية ، لذا كان لابد من الإنتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة التفاوض لإنهاء حالة الحرب وتنظيم ترتيبات السلم ، فكان مؤتمر جنيف فى 31 ديسمبر 1973م برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، إلا أنه لم ينجح فى تحقيق انسحاب شامل من الأراضى المحتلة.

ومع بداية أكتوبر 1977م ، وافقت الولايات المتحدة فى مذكرة تم عقدها بين وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ووزير الخارجية الأمريكى على مبادئ لتسوية شاملة لاستئناف مؤتمر جنيف وبعد ان اجتمع وزير الخارجية الأمريكى مع وزارة خارجية إسرائيل تراجع عن الاتفاق ، وهنا أدرك الرئيس السادات أنه لا سبيل للاعتماد على الولايات المتحدة لتغير الموقف الإسرائيلى بل يجب أن يواجه الشعب الإسرائيلي ويكسر الحاجز النفسي بين إسرائيل والدول العربية الذى أعاق عملية السلام ، فأقدم على طرح مبادرة السلام وزيارته للقدس عام 1977م ، والتى فرضت على إسرائيل واقعاً جديداً جعلها مطالبة بأن تتحرك أمام الرأى العام العالمى نحو تسوية شاملة وعادلة للمشكلة يتناسب وحجم المبادرة (عبد السلام ، 1980 م : 163 – 171) .

ولقد استقبل قرار الرئيس السادات بزيارة القدس بالرفض والهجوم عليه والتشكيك في الموقف المصري خاصة من سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد تسعة أشهر ثم عقد مؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر 1978م .

والواقع أن دور وزارة الخارجية المصرية فى عملية صنع قرار الرئيس السادات بزيارة القدس كان ضعيفاً ، بل لم يذكر على الإطلاق ، حيث انحصر دورها فى اتاحة الفرصة من جانب الرئيس السادات لوزير الخارجية (إسماعيل فهمى) فى إحاطته علماً بما إنتهى إليه من قرار نهائى وليس للمشورة ، ولم يأخذ بإعتراض وزير الخارجية المسئول عن صنع القرار الخارجي رسمياً ، مما جعل (إسماعيل فهمى) يستقيل من منصبه بعد إعلان الرئيس السادات قراره بزيارة القدس (فهمى ، 1980 م).

أى أن وزارة الخارجية لم يكن لها دور فى هذا القرار سوى أنها أداة تنفيذية فقط ولم تشارك فى صنعه إلا فيما يتعلق بمعارضة واستقالة وزير الخارجية احتجاجاً على تجاهل دور الخارجية في عملية صنع القرار، ويمكن القول أن هذه القرارات الفردية في تلك المرحلة خلقت حالة من الصدام الدائم مع وزارة الخارجية.

ولقد تطلبت مرحلة ما بعد عقد اتفاقية السلام تطوير العمل الدبلوماسى المصري ، ففى عام 1979م ، أصدر بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية قرار بتنظيم وزارة الخارجية من خلال إنشاء لجنة مستقلة خاصة بتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، تتولى مهمة متابعة تنفيذ بنود اتفاقية السلام وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، ومع ذلك لم تأخذ وزارة الخارجية دور في صنع قرارات السياسة الخارجية خارج حدود الدور التنفيذي في ذلك الوقت .

لقد كان عهد الرئيس السادات تكديس وتعميق للنموذج الفردى في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية حيث كان الرئيس السادات هو المهيمن الأوحد على عملية صنع القرار وكانت نظرته إلى دور وزارة الخارجية وباقى مؤسسات الدولة فى هذه العملية مجرد دور استشاري قد يأخذ به الرئيس أو قد لا يأخذ ، حسب موقفه وتوجهاته إزاء القضية محل الاهتمام ، وقد عرف بأسلوب الصدمات الكهربائية هو الذى يقوم على الانفراد بالتصرف في مجال السياسة الخارجية ، وقد إنعكس في كافة القرارات الاستراتيجية الهامة في فترة حكمه ، بدءاً من قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر ، وقرار التحول نحو بناء علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب .

ولقد تسبب هذا النموذج في حدوث صدامات عديدة بين الرئيس و مؤسسة الخارجية وفي مواجهة النموذج الفردي للرئيس السادات كانت هناك مدرسة أخرى يتبناها وزير الخارجية إسماعيل فهمى تقوم على أن من حق وزارة الخارجية وحدها أن تضطلع بوضع السياسة الخارجية التي يتفق مع مصالح البلاد ، وكان فهمى يرى وأن السياسة الخارجية يجب أن تصنع أساساً داخل وزارة الخارجية رافضاً أن يكون لأى جهة أخرى أى دور فى ذلك أو ولاية على هذه السياسة بما فى ذلك مؤسسة الرئاسة ذاتها(محمود ، 2003 م : 67).

ولقد أصبح التوافق بين النموذج الفردى للرئيس السادات ، والنموذج الاستقلالى لإسماعيل فهمى مستحيلاً ، وظهر ذلك جلياً حين أطلق الرئيس السادات مبادرته بشأن زيارة القدس ، وهو ما اعترض عليه إسماعيل فهمى ، والذى كان يقوم وقتذاك بالتحضير لمؤتمر

جينف للسلام ، وكان مؤمناً بأن مصر والدول العربية يمكن أن تحصل على حقوقها المسلوبة من خلال هذا المؤتمر دون الحاجة للمبادرة ، حين فشل فى إثناء الرئيس السادات عن قراره ، ولقد قدم استقالته فى نوفمبر 1977م (موقع وزارة الخارجية) .

وقد أدى اسلوب الرئيس السادات المعتمد على النموذج الفردى فى صنع قرارات السياسة الخارجية إلى حدوث صدامات أخرى عديدة مع مؤسسة الخارجية ، ولا سيما مع محمد إبراهيم كامل الذى خلف إسماعيل فهمى فى المنصب ، والذى اختلف بشدة مع الرئيس السادات أثناء مفاوضات كامب ديفيد بشأن قبول المقترحات الأمريكية والإسرائيلية ، والتى كانت تتضمن من وجهة نظره انتقاصاً شديداً للحقوق المصرية والعربية فى الصراع العربي – الإسرائيلي .

ونظراً للاختلافات الحادة التى برزت فى وجهات النظر بين الرئيس السادات وكبار مسئولى الخارجية لجأ الرئيس السادات لاختيار وزير الخارجية من خارج دائرة الدبلوماسين المحترفين ومسئولى المؤسسة الدبلوماسية و عقب استقالة محمد إبراهيم كامل ، اعتمد الرئيس بصورة مؤقتة علي الدكتور مصطفي خليل لشغل منصب وزير الخارجية ، إلى جانب منصبه الأصلي كرئيس للوزراء أو خلال الفترة من (17 فبراير 1979– 14 مايو 1980م) ، ثم جرى بعد ذلك اسناد منصب وزير الخارجية إلى السيد كمال حسن على ، الذى كان يشغل قبل ذلك منصب وزير الدفاع ، وكان اختيار الرئيس السادات له نابعاً من رغبته فى وقف تكرار موجه الاستقالات(المصرى ، 2010 م).

وعلى جانب آخر ، فقد أدى النموذج الفردى الذى تبناه الرئيس السادات إلى نشوب مشكلات أخرى عديدة ، حيث كان الرئيس يفضل الدبلوماسية المباشرة سواء من خلال إجراء مباحثات منفردة مع القادة أو كبار المسئولين الأجانب بدون حضور وزير الخارجية أو من خلال إيفاد مبعوثين شخصية تابعين لمؤسسة الرئاسة للقيام بمهام سرية في الخارج بعيداً عن أجهزة وزارة الخارجية أو حتى تنفيذها في بعض المواقف ، بمعنى آخر أدى التوجه المنفرد للرئيس أنور السادات نحو التقرب من إسرائيل إلى حالة رفض فى الأوساط الدبلوماسية ، والنخبة السياسية فى مصر ، خاصة قبل زيارته لإسرائيل وإلقاء خطابه فى الكنيست فى 19 نوفمبر 1977م ، وقبل التوقيع على إتفاقية كامب ديفيد فى 17 سبتمبر 1978م ، وهو ما أدى إلى استقالة ثلاثة وزراء خارجية تباعاً هم:

(1) إسماعيل فهمي (31 أكتوبر 1973 – 17 نوفمبر 1977م) .

وقدم استقالته قبل زيارة الرئيس السادات لإسرائيل ، ورفض مرافقته خلال الزيارة ، إلا أن المشكلة بين الرئيس السادات وإسماعيل فهمي لم تكن تخص مبدأ السلام ، إنما كان الخلاف حول الطريقة المنفردة التى عمل بها الرئيس السادات خلال المفاوضات مع إسرائيل وأمريكا .

(2) محمد رياض :

و كان على علم بإصرار الرئيس السادات على موقفه من زيارة إسرائيل ، واقراره اتفاقية معها بصورة فردية ، وبمعزل عن الاستشارات الدبلوماسية المصرية ، وحينما أراد أن يستفسر عن أيدلوجية الرئيس والإطار الذى سيسير عليه خلال زيارته للقدس ، اعتبر ذلك بمثابة رفض للوزارة خلال ساعات من ترشيحه .(مقاطعة مصر واستقتالة وزراء ، 2010 م)

(3) محمد إبراهيم كامل (225 ديسمبر 1977 – 16 سبتمبر 1978م)

وقد استقال قبل توقيع إتفاقية كامب ديفيد بيوم واحد ، ويقول فى كتابه (السلام الضائع فى اتفاقية كامب ديفيد) أن المشكلة التى دفعته لاتخاذ هذا القرار ليست فى الموقف الإسرائيلي المتشد ولا الخضوع الأمريكي لإسرائيل ، وإنما المشكلة الحقيقية فى الرئيس السادات نفسه ، واستسلامه للرئيس كارتر تماماً ، الذى استسلم بدوره لمناجم بيجن ، وانتقد إبراهيم كامل فى كتابه كل اتفاقية كامب ديفيد لكونها لم تشير صراحة إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزه والضفة الغربية ، ولعدم تضمنها حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره.(عبد المجيد ، 1998 م : 81-145)

لقد عقدت مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل فى سبتمبر 1978م ، ووقعت على معاهدة السلام معها فى العام التالى وتضمنت الإتفاقية وتضمنت الإطار العام والمبادئ العامة للمعاهدة التى وقعت فى وقت لاحق لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي والعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها أما المعاهدة والتى تألفت من ديباجة وتسع مواد أساسية ، وألحقت بها بعض الوثائق الخاصة ببروتوكول إنسحاب إسرائيل من سيناء وترتيبات الأمن وتطبيع العلاقات ، فأوضحت بشكل محدد وتفصيلي كيفية حل جميع الخلافات التى تنشأ فى المستقبل وتعديل وضع القوات ، وفى نفس الوقت تضمنت الوثيقة بعض الإشارات الإيجابية لصالح فلسطين ، مثل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، ولكنها أغفلت الإشارة إلى حق تقرير المصير .

- **ولعل أهم أيجابيات التى أفرزها مؤتمر كامب ديفيد :**

1. **أن يكون إنسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية .**
2. **أنهى المغالطات التى روجتها إسرائيل من أن حرب 1967م كانت حرباً دفاعية ، وأنها كانت تدافع عن نفسها وبالتالى لها الحق في الاحتفاظ ببعض الأراضي .**

- **كذلك يمكن الإشارة إلى بعض السلبيات التى طالها المؤتمر كالتالى :**

1- عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، بما فى ذلك حقه المشروع فى إقامة دولته.

2- أدى توقيع إتفاقية كامب ديفيد إلى تجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ورفض من الدول العربية وإنشاق استفاد منه الجانب الإسرائيلي .

3- تعليق موضوع عودة النازحين على قرار يوافق عليه بالإجماع ممثلو مصر والأردن وإسرائيل.

4- لا يوجد نص فى كامب ديفيد عن إزالة المستوطنات الإسرائيلية فى سيناء إلا أنه تم إزالة المستوطنات بعد موافقة الكنيست على مشروع الحكم الذاتي ولم يتحقق أى مكسب للفلسطينين.(العربى ، 2011 م : 104 – 122)

المبحث الثانى

معاهدة السلام واغتيال الرئيس السادات فى (6 اكتوبر 1981 م)

يشير التاريخ إلى تصاعد حدة المعارضة من اليسار المصرى للرئيس السادات وانعكاس آثارها على بعض الدول العربية التى اختلفت مع مصر عقب زيارته للقدس عام 1977م ، وتوجه بعضهم إلى عدة دول كانت قد أعلنت عداءها للرئيس السادات ، وساعدوا في إشتعال نيران هذا العداء ، وعقب توقيع اتتفاقية كامب ديفيد وبعدها معاهدة السلام مع إسرائيل، شنت بعض الدول العربية هجوماً حاداً ضد الرئيس السادات ، واتهموه بأنه سيجعل سيناء منزوعة السلاح ، وأنه لم يحقق أى مكاسب وقطعوا المعونات عن مصر .

والحقيقة أنه عقب ذهاب الرئيس السادات للقدس وإلقائه لخطابه أمام الكنيست ، حدث تحول فى الرأى العام المصرى لصالح الرئيس السادات للمرة الثانية ، حيث كانت المرة الأولى بعد نصر أكتوبر 1973 م ، الذى ساهم فى استرداد أجزاء من الأراضي المحتلة ، و من خلال معاهدة السلام نجح فى استرداد باقى الأراضي المصرية ، وقد فشلت مجموعات اليسار سواء الموجودة فى مصر أو الذين كانوا يعملون فى الخارج فى نقل أفكارهم العدائية ضد الرئيس السادات إلي الرأى العام المصري ، والذى كان يسانده فى كل الأمور .

وتزايدت حدة هجوم المعارضة على معاهدة كامب ديفيد واتفاقية السلام ، وكان الخوف من أن إسرائيل قد تسعى لاستخدام ذلك الأمر حجة لعدم إنسحابها من سيناء وفقاً للموعد المحدد الذى ينتهى في 25 إبرايل 1982م ، وبشكل عام حين زادت حدة المعارضة سواء فى داخل مصر أو خارجها ضد إتفاقية السلام أصدر الرئيس السادات فى سبتمبر 1981م قرارات باعتقال خمسمائة شخص ووضعهم تحت الاعتقال ، إلى جانب إبعاد بعض الصحفيين وأساتذة الجامعات المعارضين لمواقع عمل أخرى ، وكان الهدف منها أن تسير الأمور في هدوء حتى يتم الانسحاب النهائي الإسرائيلي من كامل أراضي سيناء فى فبراير 1982م.(عبد الباقى ، 2003 م : 32 – 35)

أى أن اجراءات الاعتقال والإبعاد كانت وقتية حتى إبريل 1982م بعد استرداد كامل سيناء فى الموعد المحدد ، وذلك كى يتجنب ما يقوم به هؤلاء من ممارسات تدفع بإسرائيل للعدول عن تنفيذ اتفاقيتها بتسلم سيناء للسيادة المصرية .

ووفقاً لنظرية المؤامرة ، يمكن القول أن صدور قرارات سبتمبر 1981م كانت أحد أسباب إغتيال الرئيس السادات ، فقد توافدت المعلومات الأمنية عام 1981م لتؤكد المخطط فى السعى لإقامة ثورة خومينية فى مصر ، وكان هذا التيار يسعى لتطبيق نموذج ثورة إيران داخل مصر ، وكانت مصر بالنسبة لمن يخططون لهذا الامر من الخارج بالغة الأهمية ، لأنه إذا حدث ذلك فى مصر لأصبح من السهل عليهم الانتقال بأعمال مماثلة فى مختلف الدول العربية ، وكان إحداث فتنة طائفية فى مصر هى التمهيد الأول لذلك الهدف وهو ما حدث بالفعل فى حادث الزاوية الحمراء ، ونظراً لخطورة الموقف تم عقد اجتماع برئاسة الرئيس السادات ، لاستعراض خطورة الموقف المتمثل فى محاولة إشعال فتنة طائفية فى البلاد ، وهو ما حدث بالفعل فى حادث الزاوية الحمراء (عبد الباقى : 133 – 146) .

وجاء اغتيال الرئيس السادات فى 6 أكتوبر 1981م ، أثناء العرض العسكري السنوى للاحتفال بذكرى نصر أكتوبر على يد الجماعات الإسلامية ، وكان الرئيس السادات مسئولاً إلى حد كبير عن نمو هذه الجماعات واشتداد قوتها ، لاعتقاده أنها يمكن أن تساعدهم فى ضرب اليساريين ، والواقع أن الرئيس السادات ترك ورائه جماعات إسلامية قوية ساهم فى اشتداد قوتها وغضبها وثورتها بعد عقده معاهدة السلام مع إسرائيل فى 1979م ، لدرجة أنها كانت قادرة على اغتياله وسط جيشه.(عبد الباقى : 29 – 45)

وأخيراً ، لقد مرت السياسة الخارجية المصرية خلال السبعينات بأخطر مراحل التاريخ المصرى المعاصر ، فقد واجهت مشكلات على صعيد الإختيار بين بدائل الإستراتيجيات التنمية والسياسات الداخلية ، والدور الإقليمى والدور العالمى ، ويرجع ذلك إلى صعوبة توافق بين أهداف متعارضة نظراً لتنوع وتعقد التأثيرات الداخلية والخارجية على النحو الذى قاد السياسة الخارجية المصرية أحياناً إلى وضع التبعية .

خاتمة الدرسة

فى محاولة وضع تصور للسياسة الخارجية المصرية ، كان يلزم توضيح التوجهات العامة لهذه السياسة خلال فترة الدراسة (1977 – 1981 م) ، فقد جاء الرئيس السادات برؤية جديدة لتوجهات السياسة الخارجية المصرية متناقضة تماماً مع توجهات السياسة الخارجية للنظام السابق له ، وقد شهدت السبعينات تغيراً أساسياً فى ارتباطات مصر الخارجية ، فتقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية عن التزاماتها العربية ، واستبدلت العلاقة النامية مع الإتحاد السوفيتى بعلاقة ومشاركة استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب .

ومع زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد التى أسلمت مصر إلى قطيعة كاملة مع الدول العربية بمقتضى القرار الصادر عام 1978 عن قمة بغداد ، كان السؤال المطروح عن حدود استمرار التغيير فى السياسة الخارجية المصرية ، خاصة وأن القرار السياسى الخارجى تتفرد به مؤسسة الرئاسة ، وأن السياسة الخارجية المصرية تفتقد إلى المؤسسية وترتبط بتصورات الرئيس ورؤيته الذاتيه لدور الدولة ، أما وزارة الخارجية فينحصر دورها فى تنفيذ السياسة الخارجية التى تترجم فى شكل قرارات وأفعال ، وفى الغالب تقوم الوزارة بإبداء الرأى والمشورة وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار السياسى.

وبصفة عامة – إن القرار السياسى هو المرآة التى تعكس أيدلوجية و أهداف النظام السياسى السائد فى الدولة .

وفى ضوء ما سبق يمكن إستعراض نتائج الدراسة والتوصيات من وجهة نظر الباحثة :

- **النتائج :**

(1) إن القرارات السياسية التي تصدرها الدولة تنبع من تصورات معينة تنشأ من الايدلوجيه التي تسيطر علي أجهزة وضع السياسات الخارجية والخطط المرتبطة بإشكالات الأمن والتنمية والاستقرار .

(2) إن من مصلحه مصر أن يسود الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط ، لأن السلام يعني توجيه كل الجهود للتنمية ، إلا ان السلام المنفرد مع إسرائيل لا يكفي ولا يضمن الاستقرار في الشرق الاوسط وأمنه ، وما يضمن ذلك ان يصبح السلام شامل .

(3) يشير الواقع أن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية المصرية قد لا يتم عبر المؤسسات الرسمية التي حددها الدستور ، وإنما يتم خارج تلك المؤسسات ، إلا أن هذا لا يستبعد أهمية الدور الذي تلعبه وزارة الخارجيه في صنع القرار السياسي في مصر .

(4) لا خلاف حول التفاوت في أداء وزارة الخارجية للمهام الدستورية المحدده لها ، ففي عملية صنع قرارات السياسة الخارجية ، يتقلص دور وزارة الخارجية إلي أدني الحدود ، بينما في المقابل تؤدي دوراً هاماً في بعض المهام الأخري مثل تنفيذ القرارات وجمع المعلومات ، وتمثيل الدولة في الخارج .

- **التوصيات :**

(1) يجب إثراء القرارات بمعلومات وخبرات متنوعة وذلك من خلال توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار السياسي .

(2) إن صانع القرار السياسي والإستيراتيجي إذا أراد بناء الدولة وتحقيق استقرارها ، فيجب عليه ألا يظل رهناً لواقع السياسة الداخلية وخلافاتها .

(3) يجب أن يكون التحرك المصري الخارجي من أجل الحصول علي المزيد من الدعم غير مرتبط بشروط أو توجهات سياسية ، وذلك لتحقيق التنمية وضمان الاستقرار والاستقلالية بلا ضغوط خارجية .

(4) العمل علي تنمية مهارات صانع قرار السياسة الخارجية وتطويرها بالشكل الذي يوازي التطورات التي تحيط بالنظام الدولي .

(5) ضرورة العمل على إيجاد توافق على نقاط الإختلاف بين النظام الرئاسى والخارجية المصرية لضمان الاستقرار السياسى وخلق مناخ يعزز من قرارات السياسة الخارجية .

- **المراجع :**

الطائي ، صالح عباس ، 2014 م ، المدخل إلي السياسة الخارجية : دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، بغداد ، مطبعة الكتاب .

العربى ، نبيل ،2011 م ، طابا – كامب ديفيد – الجدار العازل : صراع الدبلوماسيه من مجلس الأمن إلي المحكمة الدولية ، القاهرة ، دار الشروق .

المصري ، سيد قاسم ، (2010 م فبراير) ، الخارجية – ذلك الباب الذي تهبب منه الرياح ، تم الاسترجاع من الرابط www.shorouknews.com

عبدالباقي ، علي حسن ، 2003 م ، شهود عصر السادات ، القاهرة ، ب ن .

عبد السلام ، جعفر،1980 م ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .

عبدالمجيد ، وحيد ، 1998م ، كامب ديفيد بعد عشرين عاماً ، القاهرة ، دار ومطابع المستقبل.

فهمي ، إسماعيل ، (1980، يوليو 8) ، اعترافات اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر (30أكتوبر 1973 – 17 نوفمبر 1977م) ، الإمارات العربية ، جريدة أخبار الخليج ، الحلقة الاولي .

محمود ، أحمد إبراهيم ، 2003م وزارة الخارجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالأهرام .

مقاطعة مصر وإستقالة وزراء ، (2019 م ،29 مارس) ، تم الاسترجاع من الرابط arabic.sputniknews.com

موقع وزارة الخارجية المصرية www.mfa.gov.eg